

الى السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفهي

الارتفاع الصارخ في أسعار المحروقات

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

تَلَقَّت القدرة الشرائية للأسر المغربية ضربةً مُوجعةً أخرى، ولا سيما بالنسبة للفئات المستضعفة والطبقة الوسطى، وذلك بسبب الموجة الجديدة من الزيادات الموهولة التي تشهدها أسعار الغاز والبنزين في محطات التزود بالوقود (درهمان ودرهم ونصف)، بما يؤثر في أثمان النقل وكل المواد الاستهلاكية والغذائية، وبما يؤثر سلباً على كلفة مدخلات الإنتاج وعلى حياة المقاولات المغربية، مما يؤدي إلى الاستياء ومخاطر الاحتقان، بفعل المزيد من تَعَقُّد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

نعم، من المؤكد أن للاضطرابات الدولية والنزاعات المسلحة الجارية دولياً دوراً في هذا الارتفاع، لكن المؤكد أيضاً، وبنفس القدر، هو مسؤولية الحكومة في رصد وتتبع وتوقع تداعيات الظروف الدولية، وواجبها في استباقها بإجراءاتٍ تحضيرية بما فيها الحرص على تدابير التخزين المفروض قانوناً والتخزين اللازم استراتيجياً، ومسؤوليتها في التدخل عبر آلية التسقيف ولو المؤقت للأسعار التي يتيحها القانون للحكومة، والتدخل كذلك عبر استخدام الآليات الجمركية والجبائية لخفض الأسعار، وأساساً التدخل عبر مراقبة وزجر الممارسات المناهضة للمنافسة النزيهة والنظيفة كالادخار السري والتفاهات غير المشروعة.

في نفس الوقت، يُتابع الرأي العام الوطني كيف أن أسعار البنزين والغاز والارتفاعات بالسوق الوطنية وبهوامش عالية قُورَ حدوث أي طارئ يرفع سعر الطاقة في السوق الدولية... في حين أنه حين تتحسن الظروف الدولية وتنخفض أسعار المحروقات في السوق الدولية، لا تنخفض أسعار البنزين والغاز والارتفاعات في السوق الوطنية إلا بنسبة طفيفة وبعد فترةٍ طويلة. إنَّ هذه المفارقة تتطلب تفسيراً مَقْنَعاً من الحكومة وإلا فإن شُبُهات وقرائن تلاعب الفاعلين المستوردين والموزعين الكبار في سوق المحروقات ستستمر في التعاطف المقلق على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وعلى مستوى الحكامة.

في هذه السياقات، ومع التأكيد على أنّ هذه الموجة الجديدة من الغلاء لا يُمكنُ تبرير حجمها ووتيرتها فقط بالأوضاع الدولية، بقدر ما أنّها ناتجة كذلك عن ممارسات تجار الأزمات، فإننا نسائلكم حول التدابير التي يتعين عليكم اتخاذها على وجه الاستعجال والفعالية من أجل التسقيف المرحلي لأسعار الغاز والبنزين؛ وضبط ومراقبة سوق المحروقات وتنقيته من التفاهات غير المشروعة؛ ومن أجل ضمان التخزين الكافي للمحروقات وإيجاد حل عملي وبئاء لإعادة تشغيل لاسامير؛ والزجر الصارم للممارسات الفاسدة لكبار الوسطاء والمضاربين والمحتكرين؛ واستخدام الآليات الجمركية والجبائية بغاية خفض أسعار المحروقات؟

وتقبلوا، السيدة الوزيرة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

رشيد حموني